أحزاب تجمعها «الشتائم» و«الإساءات»

المعارضة.. فساد الفكر.. والثقافة

كتب/ محمد الجرادي

■ قبل أن يكون ديدن أحزاب المعارضة هو الفساد في أجهزة الحكومة وهو أمر لا خلاف في حدوثه هنا وهناك في مفاصل العمل الحكومي.. يتوجب أن نلتفت إلى فساد خطابها ووعيها وثقافتها بل وفكرها السياسي الذي تتباهى بتسويقه على العامة والخاصة دون خجل أو مواربة..

ولا أظنها تنسى أنه مثلما يوجد فساد إداري أو مالي يوجد فساد سياسي وثقافي وفكري، هذا الأخير تحاول المعارضة تغطيته بخطاب مفضوح قائم على «التشنجات» والمبالغات، في تعاطيها مع قضايا الاختلالات والمشكلات التي تحدث في الأداء الحكومي، كما تحاول إدعاء الموضوعية بمجانبة المعلومة الصحيحة والدقيقة، واعتمادها التشهير والإستهداف الشخصي حتى في المواضع التي لامبرر أساساً لمثل هذا النزوع.

● هناك فساد من نوع آخر يكشف عنه خطاب أحزاب المعارضة وهو الفساد القيمي، إذ يصبح كل شيء عداها ضرباً من العبث والعدمية.. ويصير بالنسبة لها التعامل مع مايحدث في الواقع.. خارج الإطار القيمي الذي تدعي تسلحها بأدواته وإمكاناته.

وفي كل الأحوال لاتستطيع المعارضة أن تحجب كل مظاهر الفساد السياسي والثقافي والفكري والقيمي التي يطفح بها خطابها مختلف منابرها الإعلامية..

وإذا ما تطرقنا إلى الفساد السياسي في خطاب المعارضة.. فإننا سنجد رغبتها الفاضحة في تحريف السلوك السياسي عن مساره الصحيح بأنه استحقاق حزبي وشخصي هدفه أولاً وأخيراً اثبات الذات الحزبية الضيقة وتحقيق رغباتها.

العمل السياسي بالنسبة لهذه الأحزاب ليس رؤية ووسيلة للبناء وتحقيق الاستقرار، إنه صراع ومقايضات.

إن خطابها الإعلامي يؤكد بما لاشك فيه أن فهمها كمعارضة لمفهوم أو لحقيقة أنها الوجه الآخر للسلطة أو أنها الرديف الحقيقي والبناء للسلطة والنظام يقتصر على أن تكون «متمترسة» وماخوذة بدافع «المعارضة» في نظرتها إلى الأشياء بتشائم ونكران وجحود، كل ذلك لأنها في «المعارضة»!

● وبالإشارة إلى فسادها الفكري.. فإنها تضرب عرض الحائط بكل آلياتها الفكرية «النظرية» التي وإن بدت تنبي عن فكر تقدمي أو حداثي إلاّ أنها في نهاية المطاف تفصح عن فجوة عميقة بين ما تحمله من الناحية النظرية وبين ما تطرحه في الواقع..

ممارسة الفساد الفكري في هذه الأحزاب يتولى كشف مظاهره خطابها الإعلامي.. فهي تنسف بوضوح رؤيتها الفكرية التي تحملها نظرياً وتقدم في الواقع شواهد حية على فكر ضحل ومناهض لكل ماهو في صالح التغيير والتطوير والتقدم.. فضلاً عن تقديمها لشواهد فكر أساسه السيطرة والشمولية وتقديس الذات، واعتبار الآخر ضالاً وعبثياً، هذا إلى جانب تكريسها لفكر لايقوم في الأساس على الاعتدال ولكن يقوم على الإقصاء والغلو والتطرف من خلال خطاب ملغوم يغذي مثل هذه الأفكار ويجذر لتاسيسها في العقل والوجدان.

● وإذا كان الخطاب الإعلامي هو خطاب ثقافي فإن من غير المقبول أن تعتقد المعارضة في خطابها ما ينفي ممارستها لفساد ثقافي تظهر أشكاله في كل ذلك «الاسفاف» و«التهريج» و«المزايدات» و«الإساءات» والشتائم التي لايمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها جزءاً من الثقافة التي يجب أن يعلي الجميع من شأنها ويرتقي بأدواتها ولغتها حين يقدمها للناس.

إن فساداً كهذا يتجاوز في فداحته الفساد المعمول في أجهزة الأنظمة والحكومات، ذلك أنه يذهب مباشرة إلى إفساد الوعي والتفكير.. وإفساد السلوك الإنساني ولعل ثقافة الإساءة والشتيمة والاتهام والإدعاء والمكابرة والجحود، تقود إلى ماهو أكثر من إفساد الوعي والتفكير، أعني بذلك الفساد القيمي، هذا النوع من الفساد الذي تحرض عليه هذه الأحزاب، بدعاوى الحرص والغيرة والوطنية، والجرأة في الدفاع عن حقوق المواطنة و.. و... إلى آخر القائمة من تلك الإدعاءات الزائفة.

هيئتا رئاسة مجلسي النواب والشورى تفندان اتهامات البيضاني

استنكرت هيئتا رئاسة مجلسي النواب والشورى ما جاء في تصريح الدكتور عبد الرحمن البيضاني المنشور في إحدى الصحف المحلية والذي اتهم من خلاله الهيئتين ضمنياً بعد القيام بمسئولياتهما القانونية والدستورية بعد أن قررتا رفض طلبه الترشح لمنصب رئيس الجمهورية لعدم تطابقه مع الشروط الدستورية والقانونية.. وجاء في بيان صادر عن الهيئتين إن الهيئتين إذ تعبران عن استنكارهما ذلك التصريح وما تضمنه من اتهامات لا أساس لها من الصحة، تودان التوضيح بانهما لم تاخذا بغير الشروط الدستورية والقانونية فيما صدر عنهما من قرارات القبول أو الرفض لأي من الطلبات التي تقدم بها أصحابها للترشح لمنصب رئيس الجمهورية.. وذكرت الهيئتان في بيانهما بالشروط الدستورية والقانونية التي ينبغي توفرها في المتقدم بطلب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ومنها أن يكون من أبوين يمنيين..واكدتا هيئتا رئاسة مجلسي النواب والشورى أن أعضاءهما لم يجدوا في ملف الدكتور البيضاني أية وثيقة شرعية وقانونية تثبت أن والدته يمنية ، وان المذكور لم يستجب لطلب الهيئتين توفير تلك الوثيقة .

وقال البيان " لم يكن أمام الهيئتين سوى تطبيق أحكام الدستور والقانون واعتبار عدم توفير تلك الوثيقة سبباً في عدم قبول الطلب".. وكان بوسعهما كذلك الأخذ بأسباب أخرى من بينها التضارب في المعلومات المتضمنة في ملف المذكور . وابدت هيئتا رئاسة مجلسي النواب والشورى " استغرابهما لأن الدكتور البيضاني لم يتقدم بتظلم إلى الهيئتين ضمن المهلة الزمنية المحددة في القانون، مشفوعاً بالوثيقة الشرعية والقانونية التي طلبتها الهيئتان منه".. واضافتا "كان بإمكانه، أيضاً أن يطعن بقرار الهيئتين أمام الجهة المختصة وهي الدائرة الدستورية في المحكمة العليا".. واعربت الهيئتان عن اسفهما للدكتور البيضاني إلى التعاطي الإعلامي في قضية لا يمكن معالجتها إلاّ في إطار الأحكام الواضحة للدستور والقانون" وفي الوقت الذي ابدت فيه الهيئتان حرصهما على إجلاء الحقيقة، اكدتا، ايضاً، أنهما " ماارستا مهامهما بتجرد كامل ووفق ما تقتضيه المسئولية الموكلة لهما وفقاً للدستور والقانون".

■ كشفت أحزاب المعارضة في «اللقاء المشترك» خلال الأيام القليلة الماضية من تحركاتها باتجاه السفراء الأجانب وبخصوص قضايا وطنية ومحلية بحتة بالتزامن مع مباحثات لم يعلن عن تفاصيلها أجراها قياديان بارزان في الاشتراكي والاصلاح مع دوائر بريطانية إثر زيارة مفاجئة لهما الى بريطانيا «بناءً على دعوة من الخارجية البريطانية»، حسبما أفادت تصريحات القيادي الاصلاحي، وترافق كل ذلك مع تشدد أحزاب المشترك في موقفها المناهض لاتفاق المبادئ واللجنة العليا للانتخابات والمطالبات المفاجئة بإشراك جهات «ومنظمات» أجنبية في ادارة مهام الفريق القانوني المكلف بمراجعة سجلات الناخبين، قبل أن تسقط الأحزاب هذا الشرط أخيراً، واتفاق المؤتمر الشعبي العام معها على الية تنفيذ بنود اتفاق المبادئ.

عنوانها الأبرز: مقايضة «الصمت بالكلام»

«المشترك» يكثّف تحركاته لإنجاز «صفقة» مع «السفارات»!!

قحطان زار الخارجية البريطانية وتحدث عن مباحثاته مع «معنيين بالشرق الأوسط».. الجديد!!

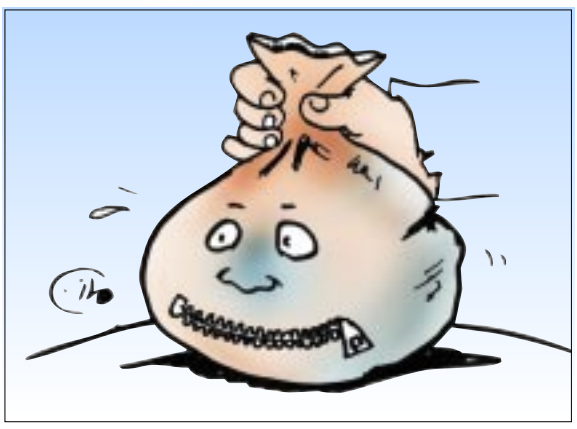

الشيخ الحالمي يصف تحركات الإصلاح بـ«الخاطئة» ويحذّر قياداته من «العمالة» والتسابق على إرضاء الغرب!

البريطانية لندن.. ونقل عن قحطان أن الزيارة كانت بناءً على دعوة من الخارجية البريطانية وأن المناقشات تركزت مع العديد من الدوائر والادارات البريطانية حول «الوضع في اليمن» و«العملية الانتخابية»، مضيفاً أن معظم من التقى بهم هناك «معنيون بالشان في الشرق الأوسط واليمن»!

تحركات الاصلاح وأحزاب المشترك على المستويين الداخلي والخارجي.. قوبلت باستهجان واسع واستنكار شديد من الأوساط السياسية والمدنية والشعبية، وأدان الجميع تلك الحالة الارتمائية من الانبطاح والتخذيل ومداهنة ممثلي الدول الكبرى المؤيدة لإسرائيل في عدوانها الارهابي ضد الشعبين العربيين المسلمين في فلسطين ولبنان، والنفاق السياسي المهين الذي تتعامل به أحزاب المعارضة لارتهان مواقفها مقابل وعود وحسابات مصلحية مريبة تستقوي بالخارج في قضايا وطنية خالصة.

ونقلت يومية «أخبار اليوم» في عددها السبت الماضي عن الشيخ حميد الحالمي -أحد مشائخ جامعة الإيمان- وصفه للقاءات قيادات الاصلاح مع السفراء الأجانب والسفير الأمريكي بأنها «سلوك خاطئ»، يأتي من أكبر حزب اسلامي في الساحة، وقال الحالمي: «إن تلتقي بعض قيادات المشترك بالسفير الأمريكي بهدف مناقشة مسائل وقضايا داخلية في الوقت الذي تتعرض فيه بلدان اسلامية كلبنان والعراق وفلسطين للعدوان والدمار فإن هذا خطأ بيّن من هذه القيادات».. و«أنه لا داعي لاستعداء المسلمين ودولهم واستفزاز مشاعر الأمة الاسلامية»، وشدد الشيخ الحالمي -المدرس بجامعة الإيمان المحسوبة على حزب الاصلاح- على عدم شرعية الالتقاء بالسفير الأمريكي من أجل مناقشة قضايا داخلية ليس له أية علاقة بها»، مشيراً الى أن «القاعدة العريضة من شباب تجمع الاصلاح يرفضون ويعارضون مثل هذه التصرفات من قياداتهم وهذه السلوكيات والتوجهات الخاطئة»، ويؤكد أنه «إن دل هذا السلوك على شيء، فإنما يدل على خلل ووهن تعانيه رأس القمة الهرمية في الحزب» داعياً «القاعدة» الإصلاحية الى مراجعة قياداتها و«ردها الى الصواب».

ودعا الشيخ الحالمي قيادات حزب الاصلاح الى «الابتعاد عن هذا السلوك الخطير الذي سيؤدي في النهاية لأن يصبحوا عملاء وأذيالاً يتسابقون لإرضاء الغرب».

وأضاف -ناصحاً: «نحن ننصحهم أن يبتعدوا عن هذا المسار وأن يخطوا خطوات واضحة وأن تتم مناقشاتهم مع أي سفير كان.. على مرأى ومسمع وأن تُنشر تلك المقابلات وألا تتم وراء الكواليس حتى لا يُساء الظن بهم».

الى هذا.. علمت «الميثاق» أن جدلاً واسعاً تشهده قيادات التجمع اليمني للاصلاح فيما بينها، وأن قيادات بارزة محسوبة على «التيار المحافظ» عبرت عن استيائها الشديد لتصرفات الفريق السياسي للحزب و«تجاوزات» تضر بسمعة وتوجه الحزب الاسلامي.

ويتكتم الحزب بخصوص النقاشات والخلافات تلك، فيما تنشط مساع للتهدئة وتلافي اتساع رقعة التباينات.. خصوصاً في ظل غياب رئيس الحزب -الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، الذي يتواجد في المملكة العربية السعودية للعلاج منذ أسابيع.

[.... الوائلي..

مخاوف فشل مُرتقب

أحزاب المشترك.. نوايا هروب

جميل الجعدبي

■ انتقد أكاديميون سياسيون من جامعات (صنعاء، عدن، الحديدة، تعز) ما وصفوه بمماطلة وتلكّؤ أحزاب اللقاء المشترك عن تقديم اسماء ممثليه في لجان الاقتراع والفرز إلى لجنة الانتخابات خلال الفترة القانونية المحددة، متهمين أحزاب المشترك بتعمد البحث عن «مخارج للهروب من التنافس الانتخابي خشية تعرّي حجمها الحقيقي» والسعي لتحقيق مكاسب فردية عبر الاتفاقات والصفقات المشبوهة التي دائماً ما تأتي نتائجها على حساب آمال وطموحات الشارع.

● وفي استطلاع لـ«الميثاق» اعتبروا مماطلة أحزاب المشترك تجاه الاستحقاق الانتخابي انعكاساً لانهزامية داخلية تعاني منها هذه الأحزاب، وخوفاً من فشل مرتقب، ومحاولة أخيرة لإعاقة الاستحقاق الانتخابي وجر البلاد إلى أزمة فراغ دستوري، وهو الأسلوب الذي دأبت أحزاب المشترك على انتهاجه منذ العام الماضي حسب آرائهم..

● وكانت اللجنة العليا للانتخابات انتظرت خلال الأيام الماضية اسماء ممثلي أحزاب المشترك لاسقاطها على حصة المشترك في اللجان الاشرافية والأصلية وفق اتفاق المبادئ الموقع في الـ١٨ من يونيو الماضي بين الأحزاب السياسية.

وأوضح الدكتور محمد السياني- رئيس قطاع الشئون الفنية أن التأخير في تشكيل اللجان يعني التأخير في الانتخابات وإدخال البلاد في فراغ دستوري وهو ما تتحمل المسئولية عنه اللجنة العليا للانتخابات، ولأنه سيضعها محل مساءلة قانونية فقد سارعت اللجنة للتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وتجهيز اسماء العاملين في السلك التربوي كإجراء احتياطي يستعان بهم لشغل حصة المشترك في اللجان في حال فقدت أملها من تجاوب أحزاب المشترك.

وفي هذا الصدد قالت استاذة القانون الدولي بكلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء- انه وفي حال رفض أحزاب المشترك تسليم اسماء ممثليه فإن القانون يخُول للجنة العليا للانتخابات الاستعانة بأي قطاع وظيفي تراه مناسباً لشغل حصة الأحزاب المتأخرة، وإنجاز المهام الملقاة على عاتق اللجنة.

وكثيراً ما تحدثت قيادات في المشترك عن خيارات لمقاطعة الانتخابات المحلية والرئاسية القادمة، وفي المقابل تحرص على تضمين بياناتها طوال الأشهر الماضية تحميل لجنة الانتخابات المسئولية الكاملة عن أي تأخير في مواعيد الاستحقاق الانتخابي..

عرقلة وتسويف منذ البداية

● واعتبرت الدكتورة مريم الجوفي تأخير كشوفات أحزاب اللقاء المشترك عرقلة واضحة وتعطيلاً للعملية الديمقراطية ثانياً، منوهة إلى أن تصرفات اللقاء المشترك لا تخدم العملية الديمقراطية البتة.

● إلى ذلك قال استاذ العلوم السياسية بجامعة الحديدة الدكتور حميد المخلافي إن أحزاب اللقاء المشترك اتجهت في تعاملها مع الانتخابات لسياسة العرقلة والتسويف منذ البداية بما يوحي عدم جديتها في خوض غمار المنافسة الديمقراطية مذكّراً بمرحلة قيد ومراجعة جداول الناخبين.

● ويعتقد الدكتور ناصر باعوم (جامعة عدن) أنه لامبرر لمماطلة أحزاب المشترك في مسألة الانتخابات خاصة بعد اتفاق المبادئ، محملاً بالتالي تلك الأحزاب المسئولية الكاملة لإجراء الانتخابات في موعدها.

● ومن (جامعة تعز) يرى الدكتور محمد الدرة- أستاذ القانون العام- أن المؤتمر الشعبي العام تنازل كثيراً بهدف الاستقرار والمشاركة في الانتخابات، في إشارة لإضافة عضوين من المشترك للجنة الانتخابات، مؤكداً أن نسب التمثيل في لجان إدارة الانتخابات تُحسب في الأصل حسب نسب التمثيل في البرلمان.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لجأت في فبراير من العام الجاري إلى تكليف نحو ٤٠ ألفاً من خريجي الجامعات اليمنية والمتقدمين لطلب الوظائف بالقيام بأعمال لجان مراجعة وتحرير جداول الناخبين، إثر فشل الأحزاب السياسية حينها في التوصل لاتفاق حول آلية تقسيم اللجان ورفض أحزاب اللقاء المشترك لكافة الخيارات المقدمة من لجنة الانتخابات بعد أكثر من ستة أشهر من الحوار والجدل حولها..

مصدر مسؤول بمحافظة حضرموت:

خلافات الصيادين حالة عارضة.. وبيان «المشترك» مكايدة سياسية

■ **كتب/ بليغ الحطابي..**

■ سخر مصدر مسئول بمحافظة حضرموت من إدعاءات أحزاب المشترك واتهامها للسلطة المحلية بالمحافظة بالوقوف وراء خلافات بعض الصيادين فيما يعرف بقضية «الحوي» واعتبر ما ورد في بيان أحزاب اللقاء المشترك بالمحافظة محض إفتراء.. وكلام غير مسئول له أهدافه واغراضه غير النزيهة.. مؤكداً أن ذلك يجيء في إطار حملته الإعلامية الخاسرة والمسعورة ضد كل ماهو جميل في هذا الوطن.

وقال الأخ سالمين المعاري- أمين عام المجلس المحلي- أن تصعيد أحزاب المشترك لهذا النوع من الخلافات الهامشية وفي هذا الوقت بالذات عبارة عن نوع من المكايدات السياسية نتيجة حالة من التأزيم التي تعيشها.. كما أنه يفسر لفكر الابتزاز السياسي الذي اعتادت عليه هذه الأحزاب..

موضحاً أن قضية «الحوي» هي قضية عارضة وعادية دائماً ماتحدث خاصة قبل صدور قانون الصيد رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م والذي منع مثل هذه العمليات من الصيد وأعطى الصلاحيات للجهات المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع ذلك النوع من الاصطياد «الحوي» الذي تقوم به مجموعة من الصيادين، كونه يعرّض الثروة السمكية للخطر..

وأضاف إلاّ أن هذه الأحزاب استخدمتها كواحدة من أوراقها السياسية التي تلعب بها بغرض مكاسب شخصية وذاتية لاغير..

مشيراً إلى أنه تم اصدار تعميم من المحافظة بخصوص القانون سالف الذكر وتم توزيعه على جميع الجمعيات والصيادين بضرورة الالتزام والتقيد بما جاء في القانون.. وهناك التزام فعلاً وما حدث مؤخراً هي، كما قلت حالة عارضة، تم حلّها ..

وأكد المعاري على اهتمام المجلس المحلي بكل الشرائح والفئات الاجتماعية بالمحافظة وعلى وجه الخصوص أصحاب المهن مثل الصيادين والحرفيين وغيرهم.. وحريصون أيضاً على الاهتمام بقضاياهم ومساعدتهم وتذليل المشاكل والصعوبات التي تقف أمامهم وخلق أجواء آمنة وبسط الوئام بين جميع أبناء محافظة حضرموت.. حيث تم ربط جميع الصيادين بجمعيات تعاونية مع كل الجهات.

وحول مزاعم بيان المشترك من أن السلطة المحلية تقوم باستغلال المواجهات بين الصيادين لابتزازهم.. أكد نائب محافظ حضرموت أنه لم تحدث مواجهات أو صدامات بين الصيادين وإنما ماحدث هو خلافات تم حلّها..

حريصون على مساعدة الصيادين وتوفير الأجواء الملائمة لنشاطهم

كما أنها لم تستمر سوى يوم واحد أو أقل..

متسائلاً: كيف نبتزهم.. ثم عندما يتهم السلطة المحلية.. فمن هي السلطة المحلية؟!

ويستطرد قائلاً: ألاّ يعلمون أن الهيئة الإدارية للمجلس المحلي للمحافظة المكونة من (٣٠) عضواً فيها (٩) أعضاء إصلاحيين.. و(٢٠) عضواً مستقلين.. معتبراً أنهم بذلك يتهمون أنفسهم..

مطالباً في الوقت ذاته بضرورة أن تترفع هذه الأحزاب عن ارتكاب مثل هذه الحماقات المفضوحة التي سرعان ما تُكشف عورتها..